

جاويد بك والأرمن

ورأيه في بعض الشؤون المالية

نقلت جريدة (إقدام) التركية في عددها الصادر يوم ٩ يوليو الجاري حديثاً دار بين جاويد بك وزير المالية العثمانية السابق - والذي انتخب أخيراً نائباً عن الدائنين العثمانيين في مصلحة الديون العمومية - بين أحد محرري جريدة (ويرهين أور) الأرمنية . ومقاله المحرر توطئة للتصريحات التي تلقاها من جاويد بك :

«إن القراء يذكرون ولا بد أن الاتحاديين عندما قرروا الدخول في الحرب العظمى سنة ١٩١٤ كان المعارضون في الوزارة لهذا القرار أربعة وزراء هم : جاويد بك ، ومحمود باشا شوروكسولى ، وسليمان أفندى البستاني ، وأوسكان أفندى . لأن هؤلاء الوزراء لم يكونوا يرؤن من الصواب دخول تركيا في الحرب ، ولا أن تقف في موقف العداء للدول الحلفاء . فقدموا استقالتهم وانسحبوا من العمل . ولما قام الاتحاديون بمشروع تشتيت الشعب الأرمنى

جاويد بك والأرمن

ورأيه في بعض الشؤون المالية

تخلت جريدة (إقدام) التركية في عددها الصادر يوم ٩ يوليو الجاري حديثاً دار بين بك وزير المالية العثمانية السابق - والذي انتخب أخيراً نائباً عن الدائنين العثمانيين في مصلحة الديون العمومية - بين أحد محرري جريدة (ويرهين أور) الأرمنية . ومقاله المحرر توطئة للتصريحات التي تلقاها من جاويد بك :

«إن القراء يذكرون ولا بد أن الاتحاديين عندما قرروا الدخول في الحرب العظمى سنة ١٩١٤ كان المعارضون في الوزارة أربعة وزراء هم : جاويد بك ، ومحمود باشا شوروكسولى ، وسليمان أفندى البستاني ، وأوسكان أفندى . لأن هؤلاء الوزراء لم يكونوا يرؤن من الصواب دخول تركيا في الحرب ، ولا أن تقف في موقف العداء للدول الحلفاء . فقدموا استقالتهم وانسحبوا من العمل . ولما قام الاتحاديون بمشروع تشتيت الشعب الأرمنى واطنوا قانون الاملاك المتروكة لم يكن جاويد بك مع الذين قاموا بهذه العملية

ولما عرض الاتحاديون وزارة المالية على جاويد بك مرة أخرى سنة ١٩١٧ كان لهجة ما اشترطه لقبول الوزارة أن يتف الاتحاديون سالا من مواضع الاصطهاد للشعب الأرمنى ثم قبل وزارة المالية وانسحبوا من العمل بقانون الاموال المتروكة ، ولم يكف بذلك

بل حفظ للأرمن حقهم في أثمان ما بعته الحكومة
من أملاكهم وذلك بتقييده أثمان هذه الأملاك
بصورة مخصصة في دفاتر الخزينة

إن هذا العمل الإنساني الذي أجراه جلويد بك
نحو الأمانة الأرمنية قد حلنا الآن - عند مجيئه
إلى الأستانة ثانياً عن المائتين العثمانيين في صندوق
الدين - هل أن تلقى منه شيئاً من الشؤون
التي بهم تمهراً، الإطلاع عليها . فزاره أحد محرري
جريدتنا وكان أول ما سأله عن المسألة الأرمنية
وتركيا قبل الحرب وبعده . فقال له جلويد بك:

- انني لا أدري كنت المسائل التي تهكملي
الأكثر . ولكن مما آسف له إن الأجوبة التي
سأء ردها على استنكم ربما لا تسركم دليلاً . قال
كنت وما زلت أرى أن تكون العناصر العثمانية
متحدة وأن ما ذكرتموه من إحسان إلى الأرمن
زمن الحرب - سواء في الشؤون الرسمية أو
بالمساعي الخفية - إنما فعلته وأنا أرى ذلك واجباً
على نحو ضميري . لذلك لا انتظر أن تشكروني
على فعل أو واجب

وإن أرنغب لبيكم أن لا وجهوا إلي سؤالا
من الطوائف الماضية لأن الزمان والكف غير
ساعدين على تقديم التفاصيل لكم في هذا الباب
أنا من أتى إلى الأستانة لأجلى وظيفة مالية
وإقتصادية بمحنة . فأرجوكم أن تحمروا أحد بكم
معي فيها له علاقة بالأمور المالية والإقتصادية
الحرة - ولكن وظيفة الصحافة وما تبعه
لي هم صاحبها من حب الاستطلاع قد يضطرن
إلى الخروج في أسئلة عن تلك المنطقة التي أردتم
إن أكون محصوراً فيها . أما نصري بجانح القيد

وأعلنوا قانون الأملاك المتروكة لم يكن
جاويد بك مع الذين قاموا بهذه العملية .

ولما عرض الاتحاديون وزارة المالية على
جاويد بك مرة أخرى سنة ١٩١٧ كان في
جملة ما اشترطه لقبول الوزارة أن يكف
الاتحاديون حالاً عن مواصلة الاضطهاد
للشعب الأرمني .

ثم لما قبل وزارة المالية وياشرها بالفعل
منع العمل بقانون الأموال المتروكة ، ولم
يكتف بذلك ، بل حفظ للأرمن حقهم في
أثمان ما باعته الحكومة من أملاكهم ،
وذلك بتقييده أثمان هذه الأملاك بصورة
مخصصة في دفاتر الخزينة .

إن هذا العمل الإنساني الذي أجراه
جاويد بك نحو الأمة الأرمنية قد حملنا
الآن - عند مجيئه إلى الأستانة ثانياً عن
الدائنين العثمانيين في صندوق الدين - على
أن تتلقى منه حديثاً عن الشؤون التي يهم
القراء الإطلاع عليها . فزاره أحد محرري
جريدتنا ، وكان أول ما سأله عن المسألة
الأرمنية وتركيا قبل الحرب وبعده . فقال له
جاويد بك :

- إننى لا أدرى كنه المسائل التى تهتمكم فى الأكثر . ولكن مما أسف له أن الأجوبة التى سأردها على أسئلتكم ربما لا تسركم دائماً . فإنى كنت ومازلت أرى أن تكون العناصر العثمانية متحدة وأن ما ذكرتموه من إحسانى إلى الأرمن زمان الحرب - سواء فى الشئون الرسمية أو بالمساعى الخاصة - إنما فعلته وأنا أرى ذلك واجباً على نحو ضميرى . لذلك لا انتظر أن تشكرونى على قبل الواجب .

وإنى أرغب إليكم أن لا توجهوا إلى سؤالاً عن الحوادث الماضية لأن الزمان والمكان غير مساعدين على تقديم التفاصيل لكم فى هذا الباب .

أنا عدت إلى الأستانة لأتولى وظيفة مالية واقتصادية محضة . فأرجوكم أن تحضروا حديثكم معى فيما له علاقة بالأمور المالية والاقتصادية .

المحرر - ولكن وظيفة الصحافة وما تبعته فى نفس صاحبها من حب الاستطلاع قد يضطرني إلى الخروج فى أسئلتى عن تلك المنطقة التى أردتم أن أكون محصوراً فيها . أما تصريحاتكم المفيدة عن الأمور المالية

من الأمور المالية والاقتصادية فقد قرأناها فى الصحف بلغة وإتمام . وأنا أعتبر قسماً الآن بتلازمة مظلومة جاء يسألكم رأيكم فى الأمة الأرمنية . وقد كان من بواعث سرورنا منكم ، عوامل قد برنا لكم بالملء من جانبكم المواطنين الأوس الذين كانوا يسيئون بكم بغير حق ووزارة المالية ، وأن أهد أن أهم الأسباب التى جعلتكم يتردد على اتباع هذه السيرة الخبيثة بهم

جاويد بك - أنا من قائل أن أتعامل الذى احتل بهم عامة مساوية لا تأخر طبعاً لاختلافهم فى مذاهبهم وقومياتهم . والأمة الأرمنية أجمت مواطنين م فى الخفية على جانب عظيم من الكفاءة والافتقار . وما كنت وزد المالية كائن من زملائى فى السلك فنة من مواطنى الأرمن (وذكراً أسماً بضمهم) وقد حضرت الآن إلى مصلحة الديون السودية رأيت لمواطنى الأرمن فيها سراً كريمة . وهذا دليل على كفاءة الأرمن ومقدرتهم على الشراؤن

لالية
المحرر - أنا أتكلم على حسن ظنكم من قوسى . واسمحوا لي أن أسألكم سؤالاً يتعلق بالديون السودية . فإن الحكومة الوطنية لا الاضول بعد ان طغت ملاقها والاستانة استقلت بدولة مصلحة الديون السودية فى ولايت الاضول ونصرت لي ولرعاياها فاقبتها فى أبواب أخرى لهم الا بواب الخصمات . وأنهم يسيئون بكم وببلادهم للمائتين الثمانين ماضو رأيكم فى هذا التصرف من الحكومة الوطنية هو كذا ؟

جاويد بك - هذه مسألة تتعلق بمجموع
الدائنين الأتراك ولا أحد منهم ، فليس لوكيل
الدائنين العثمانيين أن يقرر لوحده أمراً في هذا
القضية . لم يكن حكومة الأناضول وإن كانت تسمى
بجانبها والملك الجديد في الشؤون المالية للتعلق التي
تحت سلطتها أياً - مع ذلك - تطرحها لتنته
من الإرادة لتبدأ وسبب توجيه الإرادة لتبدأ
سلامة . وهل من شأنها أن تترك الأحوال لتتبع
الطبيعة للتسوية الآن من ديار الأناضول ونحن
للسهل بحاسبة حكومة لا تتركها ما تظن أنها من
هذه الإرادة الخاصة بالبرون الخاصة

والاقتصادية ، فقد قرأناها في الصحف بلذة
واهتمام . وأنا أعتبر نفسي الآن ممثلاً لأمة
مظلومة جاء يسألكم رأيكم في الأمة
الأرمنية . وقد كان من بواعث سرورنا
منكم عوامل تقديرنا لكم ما فعله من
حمايتكم للموظفين الأرمن الذين كانوا في
معيتكم مدة توليكم وزارة المالية . وأنى أود
أن أعلم الأسباب التي حملتكم يومئذ على
اتباع هذه السيرة الحميدة معهم .

جاويد بك - أنا من دأبى أن أعامل الذى اشتغل معهم معاملة متساوية لا تأثير
عليها لاختلافهم فى مذاهبهم وقومياتهم . والأمة الأرمنية أنجبت موظفين هم فى
الحقيقة على جانب عظيم من الكفاءة والاقتدار . ولما كنت وزير المالية كان من
زملائى فى العمل فئة من موظفى الأرمن (وذكر أسماء بعضهم) ، ولما حضرت الآن
إلى مصلحة الديون العمومية رأيت لموظفى الأرمن فيها مراكز مهمة . وهذا دليل
على كفاءة الأرمن ومقدرتهم فى الشؤون المالية .

المحرر - أنا أشكركم على حسن ظنكم بينى قومى . واسمحوا لى أن أسألكم
سؤالاً يتعلق بالديون العمومية . فإن الحكومة الوطنية فى الأناضول بعد أن قطعت
علاقتها بالأستانة استقلت بإدارة مصلحة الديون العمومية فى ولايات الأناضول
وتصرفت فى وارداتها ونقلتها فى أبواب أخرى غير الأبواب المخصصة لها . وأنتم
بصفتكم وكيلاً عن الدائنين العثمانيين ما هو رأيكم فى هذا التصرف من الحكومة
الوطنية التركية ؟

جاويد بك - هذه مسألة تتعلق بمجموع الدائنين لا يفرق ولا أحد منهم ، فليس
لوكيل الدائنين العثمانيين أن يقرر لوحده أمراً فى هذا الشأن . ثم أن حكومة

